مقاصد ثمانية الاول في اثبات الصفات لله تعالى على وجه عام لا يختص بصفة دون اخرى ذهبت الاشاعرة
ومن يتابعهم الى ان له تعالى صفات موجودة قديمة زايدة على ذاته فهو عالم بعلم قادر بقدرة مريد بارادة
وعلى هذا القياس فهو سميع بسمع بصير ببصر حي بحيوة وذهبت الفلاسفة والشيعة الى نفيها اي نفي الصفات
الزايدة على الذات فقالوا هو عالم بالذات وقادر بالذات وكذا ساير الصفات مع خلاف للشيعة في اطلاق
الاسماء الحسنى عليه فمنهم من لم يطلق شيئا منها عليه ومنهم من لم يجوز خلوه عنها اي خلوه عن شيء منها والمعتزلة لهم في
الصفات تفصيل يأتي في كل مسألة مسألة من مباحثها احتج الاشاعرة على ما ذهبوا اليه بوجوه ثلثة الاول ما اعتمد
عليه القدماء من الاشاعرة وهو قياس الغايب على الشاهد فان العلة والحد والشرط لا يختلف غايبا وشاهدا
ولا شك ان علة كون الشيء عالما في الشاهد هي العلم فكذا في الغايب وحد العالم ههنا من قام به العلم فكذا حده هناك
وشرط صدق المشتق على واحد منا ثبوت اصله له فكذا شرطه فيمن غاب عنا وقس على ذلك ساير الصفات وقد
عرفت ضعفه في المرصد الاخير من الموقف الاول كيف ولفظ اي القايس كما وقع في كلام الآمدي قايل ومعترف
باختلاف مقتضى الصفات شاهدا وغايبا فان القدرة في الشاهد لا يتصور فيها الايجاد بخلافها في الغايب والارادة
فيه لا تخصص بخلاف ارادة الغايب وكذا الحال في باقي الصفات فاذا ما وجد في احدهما لم يوجد في الآخر فلا يصح القياس
اصلا كيف وقد يمنع ثبوتها اي ثبوت العلم والقدرة والارادة ونظايرها في الشاهد بل الثابت فيه بيقين هو العالمية
والقادرية والمريدية لا ما هي مشتقة منها فيضمحل القياس بالكلية الوجه الثاني لو كان مفهوم كونه عالما حيا قادرا نفس
ذاته لم يفد حملها على ذاته وكان قولنا على طريقة الاخبار الله الواجب او العالم او القادر او الحي الى ساير الصفات
بمثابة حمل الشيء على نفسه واللازم باطل لان حمل هذه الصفات يفيد فايدة صحيحة بخلاف قولنا ذاته ذاته واذا
بطل كونها نفسا ولا مجال للجزئية قطعا فثبت الزيادة على الذات وفيه نظر لانه لا يفيد الا زيادة هذا المفهوم اعني نعبّت
مفهوم العالم والقادر ونظايرهما على مفهوم الذات ولا نزاع في ذلك وانما النزاع في زيادة ما صدق عليه هذا المفهوم على
حقيقة الذات فلا يفيد هذا الدليل نعم لو تصورنا اي مفهوم الذات والوصف معا بحقيقتهما وامكن حمل احدهما
اي الوصف على الذات دون حمل الآخر اي الذات عليها حصل المط وهو زيادة الوصف على الذات ولكن اني لكم
التصور الواصل الى كنه حقيقتهما الوجه الثالث لو كان العلم نفس الذات والقدرة ايضا نفس الذات كما زعموه لكان
العلم نفس القدرة فكان المفهوم من العلم والقدرة امرا واحدا وانه ضروري البطلان وكذا باقي الصفات التي ادعى
انها عين الذات وهذا الوجه من النمط الاول اي الوجه السابق عليه والايراد هو الايراد يعني انه يدل على تغاير مفهومي
العلم والقدرة ومغايرتهما للذات لا على تغاير حقيقتهما ومغايرتها لها والمتنازع فيه هو الثاني دون الاول فمنشأ هذين
الوجهين عدم الفرق بين مفهوم الشيء وحقيقته فان قلت كيف يتصور كون صفة الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من
الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه ومثل هذا الكلام مخيل لا يمكن ان يصدق به كما في ساير القضايا التي
يمتنع التصديق بها فلا حاجة بنا الى الاستدلال على بطلانه قلت ليس معنى ما ذكروه ان هناك ذاتا وله صفة وهما
متحدان حقيقة كما تخيلته بل معناه ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا مثلا ذاتك ليست كافية في
انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا تحتاج في انكشاف الاشياء

وظهور

٢٢٠

وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات بأسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم
وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة زايدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة
وعلى هذا تكون الصفات والذات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه الى نفي الصفات
مع حصول نتايجها وثمراتها من الذات وحدها احتج الحكماء بانه لو كان له صفة زايدة على ذاته لكان هو تعالى مفتقرا في تلك
الصفة لاستناد جميع الممكنات اليه وقابلا لها ايضا فيكون فاعلا وقابلا لها بذاته وقد تقدم ابطاله والجواب لا نم بطلانه وقد
تقدم الكلام عليه واحتج المعتزلة والشيعة بوجوه ثلثة الاول ان في اثبات القدماء كفر وبه كفرت النصارى
والجواب مامر ايضا من ان الكفر اثبات ذوات قديمة لا اثبات ذات واحدة وصفات قديمة الثاني عالميته
وقادريته واجبة فلا تحتاج الى الغير والجواب ان العالمية عندنا يعني نفاة الاحوال ليست امرا وراء قيام العلم به
فالحكم بالنصب على جواب النفي عليها بانها واجبة والحاصل ان العلم صفة قايمة بذاته تعالى وليس هناك صفة اخرى
تسمى عالمية حتى يصح الحكم عليها بانها واجبة فلا تكون محتاجة معللة بالعلم وان سلم ثبوت العالمية فالمراد بوجوبها
ان كان امتناع خلو الذات عنها فذلك لا يمنع استنادها الى صفة اخرى واجبة ايضا بهذا المعنى اعني صفة العلم فانه
نفس المتنازع فيه بيننا اذ نحن نجوزه وانتم لا تجوزونه وان اردتم انها اي العالمية واجبة لذاتها فبطلانه ظاهر فان
الصفة في حد ذاتها محتاجة الى موصوفها فيمتنع اتصافها بالوجوب الذاتي الثالث صفته صفة كمال فيلزم على
تقدير قيام صفة زايدة به ان يكون هو ناقصا لذاته مستكملا بغيره الذي هو تلك الصفة وهو باطل اتفاقا والجواب
ان اردتم باستكماله بالغير ثبوت صفة الكمال الزايدة على ذاته لذاته فهو جايز عندنا وهو المتنازع فيه بعينه
وان اردتم به شيئا اي غير المعنى الذي ذكرناه فصوروه اولا حتى نفهمه ثم بينوا لزومه لما ادعيناه ولخصه ان
المحال هو استفادته صفات الكمال من غيره لا اتصافه لذاته بصفة كمال هي غيره واللازم من مذهبنا هو الثاني لا
الاول لكن يتجه ان يقال تأثيره تعالى في صفة القدرة مثلا ان كان بقدرة واختيار لزم محذور ان التسلسل وصفاته
وحدوثها وان كان بايجاب لزم كونه موجبا بالذات فلا يكون الايجاب نقصا فجاز ان يتصف به بالقياس
الى بعض مصنوعاته ودعوى ان ايجاب الصفات كمال وايجاب غيرها نقصان مشكلة جدا المقصد الثاني
في قدرته وفيه بحثان الاول في انه تعالى قادر اي يصح منه ايجاد العالم وتركه فليس شيء منهما لازما لذاته بحيث يستحيل
انفكاكه عنه والى هذا ذهب المليون كلهم واما الفلاسفة فانهم قالوا ايجاده للعالم على النظام الواقع من لوازم
ذاته فيمتنع خلوه عنه فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لاعتقادهم انه نقصان واثبتوا له الايجاب زعما منهم انه
الكمال التام واما كونه تعالى قادرا بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فهو متفق عليه بين الفريقين الا ان
الحكماء ذهبوا الى ان مشية الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة لذاته كلزوم العلم وساير الصفات الكمالية له
فيستحيل الانفكاك بينهما فمقدم الشرطية الاولى واجب الصدق ومقدم الثانية ممتنع الصدق وكلتا الشرطيتين
صادقتان في حق الباري سبحانه واشار المص الى الاحتجاج على كونه قادرا بقوله والا اي وان لم يكن قادرا
بل موجبا بالذات لزم احد الامور الاربعة اما نفي الحادث بالكلية او عدم استناده الى المؤثر او التسلسل
او تخلف الاثر عن المؤثر الموجب التام وبطلان هذه اللوازم كلها دليل بطلان الملزوم اما بيان الملازمة فلانه

[illegible]

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)